الأمم المتحدة
A/80/7/Add.5
الجمعية العامة
Distr.: General
22 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 137 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو

التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/80/209). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 21 آب/أغسطس 2025.

2 - وتجديد المبنى الشمالي هو أحد مشاريع التشييد الكبرى القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)[(1)]. ففي أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في عام 2010، خلُصت اللجنة الاقتصادية في دراستها التقييمية لمقاومة مجمع مباني مقرها للزلازل إلى ضرورة اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر على المبنى الشمالي، الذي شيِّد كمبنى مؤقت في عام 1989.

* A/80/150.

(1) قدَّمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات ذات صلة في تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9). وتناولت اللجنة عددا من المسائل المحددة في تقاريرها السابقة عن مشروع تجديد مرافق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/79/7/Add.9 و A/78/7/Add.14 و A/77/7/Add.8 و A/76/7/Add.11 و A/75/7/Add.11 و A/74/330 و A/73/457 و A/72/7/Add.8).

220925 030925 25-13471 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضمن التقرير المرحلي السابع للأمين العام (A/80/209)، المقدم عملا بالجزء الرابع عشر من قرار الجمعية العامة 258/79 ألف، معلومات عن التقدم المحرز منذ تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع الحكومة المضيفة والدول الأعضاء الأخرى والتبرعات

3 - تُذكّر اللجنة الاستشارية بأنّ اتفاقا مع البلد المضيف قد وُقّع في شباط/فبراير 1948 بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة شيلي، وينص على جملة من الامتيازات والحصانات، منها الإعفاءات من الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد لفائدة الموظفين المستحقين وللأغراض الرسمية، ويشمل ذلك أمورا منها مواد البناء والمعدات ومواد البنى التحتية. وتذكّر اللجنة أيضا بأن البلد المضيف قدَّم دعما كبيرا لعمليات الأمم المتحدة في شيلي ولمجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوجه خاص، حيث تبرعت الحكومة في عام 1960 وعام 1997، على التوالي، بأرض لتشييد مجمّع اللجنة الاقتصادية وتوسيعه (A/76/7/Add.11، الفقرة 3).

4 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تجديد المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يشكل مبادرة رائدة للاستدامة البيئية والتراث المعماري الإقليمي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ومع أنه لم يُبلغ عن ورود أي مساهمات مالية مباشرة من الدول الأعضاء في المنطقة حتى تاريخه، فقد استفاد المشروع بالفعل من الدعم العيني الكبير والتعاون التقني من جانب البرامج الوطنية تحت رعاية حكومة شيلي.

5 - وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للدعم المستمر الذي يقدمه البلد المضيف إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي تجديد المبنى الشمالي.

حالة أعمال التشييد والجدول الزمني للمشروع

6 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه جرى الإنجاز شبه المكتمل لأنشطة التشييد في أيار/مايو 2025. وفي 30 حزيران/يونيه 2025، كانت أعمال الإنشاءات وإدخال النظم في الخدمة قد أُنجزت ونُقل جميع الموظفين بنجاح إلى المبنى الشمالي. وبموجب العقد، بدأ الآن سريان فترة الضمان وفترة المسؤولية عن عيوب التشييد حتى أيار/مايو 2026. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن التأخر في إنجاز أعمال التشييد لمدة خمسة أشهر، الذي كان من المقرر أصلا أن تتم في كانون الأول/ديسمبر 2024، يعزى إلى الحاجة إلى إجراء تعزيزات هيكلية للأساسات، وإعادة توجيه شبكات أنابيب تحت الأرض غير مسجلة تداخلت مع أساسات المبنى، وتعزيز هيكل الأعمدة الفولاذية ومكونات التثبيت المتبقية، وتحسين العزل الصوتي الداخلي (A/80/209، الفقرات 18-31).

7 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن شهادة القبول الأولية صدرت في 19 أيار/مايو 2025، واعتباراً من ذلك التاريخ، بدأ سريان فترة المسؤولية عن العيوب البالغة 12 شهراً، التي تستند إلى ضمان بصكوك مالية من بوليصة تأمين بقيمة 5 في المائة من المشروع. وتطبق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عقود الإنشاءات الخاصة بها فترة مسؤولية عن العيوب مدتها 12 شهراً، طبقا للمعايير السائدة في قطاع البنية التحتية العامة في شيلي. ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن هناك تفاهما واضحا مع المقاول على أنه يتحمل تكلفة التأخير وتصحيح العيوب خلال فترة المسؤولية عن العيوب. وخلال فترة المسؤولية عن العيوب، تظل شركة التفتيش الفني للموقع ملتزمة تعاقدياً بتوفير الإشراف الفني من خلال إجراء عمليتي تفتيش شهرياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى، تليها عملية تفتيش كل شهر حتى أيار/مايو 2026. ويكمّل الإطار التعاقدي الذي أبرمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فترة المسؤولية عن العيوب البالغة 12 شهراً ببنود تمدد فترة سريان المسؤولية وتوفر حماية قوية بعد الإنجاز. وعلى وجه التحديد، يظل المقاول مسؤولاً عن العيوب الإنشائية لمدة تصل إلى 10 سنوات، وعن التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لمدة 5 سنوات وعن التشطيبات المعمارية لمدة 3 سنوات. وهذه الأحكام قابلة للإنفاذ بموجب القانون المدني التشيلي وتتماشى مع معايير التشييد الدولية وتضمن استمرارية المساءلة بعد انقضاء فترة المسؤولية عن العيوب الرسمية. وعلى حد علم اللجنة، لم يقدم المقاول مطالبات متنازع عليها ضد الأمم المتحدة ولم يهدد بتقديمها، ولم تقدم المنظمة أي مطالبات ضد المقاول. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المشروع حقق الإنجاز شبه المكتمل لأنشطة الإنشاءات في أيار/مايو 2025. وتأمل اللجنة أن يرصد الأمين العام عن كثب جميع المشاكل التي يتم اكتشافها خلال فترة المسؤولية عن العيوب وأن يخفف من حدتها لضمان تسليم المشروع في حدود النطاق ومعايير التكلفة التي وافقت عليها الجمعية العامة.**

تخفيف مخاطر الزلازل

8 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المشروع وُضع على أساس نموذج إنشائي زلزالي وفقاً للمعايير والمتطلبات المنصوص عليها في المعيار التشيلي 433، الذي يعتبر أحد أكثر القواعد الإنشائية صرامة في العالم. وخضعت العناصر الإنشائية للمشروع، وهي الخرسانة والصلب والخشب والهياكل الثانوية، للتقييم من قبل مهندسي الإنشاءات المعنيين، وجرى تطويرها باستخدام نماذج ثلاثية الأبعاد تسمح بمحاكاة وتحليل أدائها في ظل زلازل عالية الشدة، وذلك للتأكد من امتثالها للمعايير. ويتضمن المشروع هيكلاً مستقلاً الهدف منه هو أن ترتكز عليه المحطة الكهروضوئية، التي لا ترتكز على الهيكل الأساسي للمبنى. وبدلاً من ذلك، يشكل الهيكل المستقل غلافاً يسمح بالحركة المستقلة دون أن يحمل الهيكل الأساسي ما يفوق طاقته.

المعارف المحلية والمواد المحلية المصدر

9 - ترد معلومات عن المعارف المحلية والمواد المحلية المصدر في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان 14 و 15). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النهج المستدام المعتمد في مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يراعي استخدام مواد صديقة للبيئة فحسب، بل يراعي أيضاً إنشاء مبنى مصمم كمنظومة تعمل بشكل كلي فيما يتعلق بتأثيرها البيئي طوال كامل دورة حياتها. وشمل ذلك تقييم التكلفة الأولية لكل مكون، وتقييم تشييده، وتركيبه، وصيانته، ومستوى كفاءته، وعمره النافع، وتكلفته التشغيلية الإجمالية، والأثر البيئي الناجم عن التخلص النهائي منه، وكل ذلك استناداً إلى مبادئ الاقتصاد الدائري. أما فيما يتعلق بالمواد الخام مثل الخشب والخرسانة والصلب ولوازم البناء العامة، فقد جرى توريدها جميعاً من مصادر محلية. وتتوافر في شيلي المعارف والقدرة التقنية اللازمة لوضع وتنفيذ مشروع من هذا القبيل، وتدعمها الخبرات والموارد المحلية المتاحة بسهولة. **وتنوه اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل إدماج المواد**

المحلية المصدر والمصنَّعة محليا، وكذلك الاستعانة بالعمالة والخبرات المحلية، وتأمل أن تحدد الأمانة العامة أفضل الممارسات التي ستُدرج في المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة.

ثالثا - حوكمة المشروع وملاك موظفيه

10 - ترد معلومات عن حوكمة المشروع وملاك موظفيه في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 5-8). ويتألف فريق إدارة ودعم المشروع التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أربعة موظفين (موظف فني وطني واحد، وموظفان من الرتبة المحلية، وموظف مشتريات (ف-3))، جرت الموافقة على وظائفهم حتى أيار/مايو 2025. ويشير الأمين العام إلى أن موظف المشتريات والمساعِدة الواحدة للمشروع (من الرتبة المحلية) قد تركا الفريق في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025 على التوالي، وأن جميع وظائف المشروع كانت شاغرة في حزيران/يونيه 2025. وترد في الفقرة 15 أدناه معلومات عن الأثر المالي الناجم عن المغادرة المبكرة لموظفَي المشروع.

رابعا - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

11 - خصصت الجمعية العامة لهذا المشروع منذ بدايته مبلغا قدره 000 137 19 دولار، يتألف من مبلغ 200 837 1 دولار في إطار البند 19 ومبلغ 800 299 17 دولار في إطار البند 33 (المرجع نفسه، الفقرات 55-57). ويشير الأمين العام إلى أنه، استنادا إلى أحدث خطة تكاليف منقحة، تأكد تحقيق وفورات قدرها 900 241 دولار لعام 2025. ونتجت تلك الوفورات عن نقص في الإنفاق قدره 900 152 دولار في إطار عنصر نظام الأمن المادي بسبب انخفاض التكاليف الفعلية للنظم الفرعية، وعن نقص في الإنفاق قدره 000 89 دولار في إطار عنصر فريق إدارة المشروع بسبب المغادرة المبكرة لموظف المشتريات في كانون الثاني/يناير 2025 ومساعِدة المشروع في شباط/فبراير 2025. ويقترح الأمين العام أن تقيد الوفورات المؤكدة البالغة 900 241 دولار لحساب الدول الأعضاء كإيرادات متنوعة في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية لعام 2025. ويشير تقريره إلى وجود مخصص طوارئ متبق قدره 500 705 دولار سيستخدم لتغطية فترة المسؤولية عن العيوب المتبقية للمشروع. وعند انتهاء فترة المسؤولية عن العيوب في أيار/مايو 2026، سيقيد بالكامل أي مبلغ متبق من مخصص الطوارئ لحساب الدول الأعضاء كإيرادات متنوعة في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية لعام 2026 (المرجع نفسه، الفقرتان 57 و 58).

12 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مخصص طوارئ المشروع البالغ 000 294 دولار لعام 2026 تم تحديد مستواه من خلال توزيع مخصص الطوارئ البالغ 500 705 دولار بالتناسب على فترة المسؤولية عن العيوب البالغة 12 شهراً، وتقع خمسة أشهر منها في عام 2026. وليس مبلغ 500 705 دولار المشار إليه في الفقرة 58 من تقرير الأمين العام مبلغا محتجزا مقتطعا من المقاول، بل هو مخصص طوارئ يهدف إلى تغطية التكاليف المحتملة بعد إنجاز العمل خلال فترة المسؤولية عن العيوب. وهو غير مخصص للمقاول، ولا يُتوقع أن يُدفع أي جزء منه له.

13 - ويبلغ مجموع النفقات المتوقعة لعام 2026 ما مقداره 800 379 دولار، في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، ويتألف من مبلغ 800 85 دولار لتوفير خدمات استشارية في مجال التفتيش الفني للموقع حتى نهاية فترة المسؤولية عن العيوب ومبلغ 000 294 دولار

لمخصص الطوارئ حتى نهاية فترة المسؤولية عن العيوب (المرجع نفسه، الفقرة 61). **وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافى الجمعية العامة لدى نظرها في هذا التقرير بمعلومات مستكملة عن النفقات لعام 2025 وعن أرصدة الأموال غير المستخدمة.**

خامسا - الدروس المستفادة ومسائل أخرى

14 - ترد في الفقرات من 32 إلى 54 من تقرير الأمين العام معلومات عن عملية استخلاص الدروس المستفادة التي نظمتها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات. وتشمل المواضيع مجموعة من المسائل، بدءاً من حوكمة المشروع والتخطيط والملاك الوظيفي وإدارة المخاطر وانتهاء بالمرحلة الانتقالية والتسليم. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عند إتمام عملية استخلاص الدروس المستفادة بعد الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، ستُستخدم تلك المدخلات كأساس لتحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة. ومنذ وضع المبادئ التوجيهية بدايةً في عام 2016 والتحديث الأخير في عام 2021، تعتزم الدائرة إجراء التنقيح التالي لوثيقة التوجيهات في عام 2026، وسيتم القيام في إطاره بدمج الدروس المستفادة من المشاريع الجارية والمشاريع التي اختُتمت مؤخراً. وتناقش اللجنة كذلك عملية استخلاص الدروس المستفادة في تقريرها عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/80/7/Add.6، الفقرة 15).

تقدير تكلفة المشروع والإنذار المبكر

15 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مشروع المبنى الشمالي واجه ضغوطاً كبيرة في التكاليف خلال فترة المناقصة 2022-2023 بسبب ما حدث عقب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من تضخم وتعطل سلسلة الإمداد وتقلبات العملة، مما أدى إلى انحراف كبير عن التكلفة التقديرية الأصلية المعتمدة في عام 2018. وشكل تصاعد التكاليف الذي شهده عام 2023 كنتيجة مباشرة لعملية المناقصة وللعروض التي جرى الحصول عليها دليلا واضحا على أنه كان ينبغي توجيه إنذار مبكر على الأقل في التقرير السابق للأمين العام إلى الجمعية العامة. وستسترشد الأمانة العامة، مستفيدة من تلك التجربة، بتوصيات اللجنة، على النحو الذي أقرته الجمعية، بأن "تسعى جميع المشاريع التي تواجه تغييرات كبيرة في الموارد مقارنة بمستوى الميزانية المعتمد إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة قبل مواصلة أنشطتها المقررة" (A/78/7/Add.14، الفقرة 32)، وبما رأته من أهمية "توفير خيارات تقليص النطاق تترتب عليها آثار مالية تشغيلية واضحة، عند تقديم مقترحات المشاريع التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الموارد عند مقارنتها بمستوى ميزانيتها المعتمد سابقا" (المرجع نفسه، الفقرة 33). **وتكرر اللجنة الاستشارية التشديد على صلاحيات الجمعية العامة في إدارة الموارد وتخصيصها. وترى اللجنة أنه ينبغي لجميع المشاريع التي تواجه زيادات كبيرة في الموارد أن تبلغ الجمعية بذلك في أقرب وقت ممكن وأن تقترح خيارات بديلة، مع تحديد الآثار المالية والتشغيلية بوضوح مقارنة بالنهج الذي سبقت الموافقة عليه.**

مشاركة الإناث

16 - يشير الأمين العام إلى أن مشروع التجديد قام، من خلال التعاون مع المنظمة غير الربحية "نساء في مجال الإنشاء" (Mujeres en Construcción) بتعزيز مشاركة المرأة في المشروع إلى 22 في المائة،

مما أدى إلى بلوغ معدل في عام 2023 يبلغ ضعف متوسط المعدل المسجل في شيلي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشجع مشاركة المرأة في مشروع المبنى الشمالي من خلال تشجيع الشركات على زيادة مشاركة المرأة ضمن أفرقتها. فقد جرى، أثناء عملية الاختيار، منح نقاط إضافية لمقدمي العطاءات الذين أثبتوا مستويات أعلى من مشاركة الإناث في جميع الأدوار. وستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تطبيق هذا النهج في المشاريع المقبلة، لا سيما في مبادرات التشييد، التي لا تزال إحدى الصناعات التي تشهد أعلى مستويات عدم المساواة بين الجنسين. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة الجهودُ التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز مشاركة المرأة في المشروع (انظر أيضا A/79/7/Add.9، الفقرة 18، و A/78/7/Add.14، الفقرة 22).**

الاستدامة واستخدام الطاقة بكفاءة

17 - ترد في الفقرات من 24 إلى 28 من تقرير الأمين العام معلومات عن الكفاءة في استخدام الطاقة وجهود الاستدامة البيئية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النهج المستدام المعتمد في مشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يراعي استخدام مواد صديقة للبيئة فحسب، بل يراعي أيضاً إنشاء مبنى مصمم كمنظومة تعمل بشكل كلي فيما يتعلق بتأثيرها البيئي طوال كامل دورة حياتها. وشمل ذلك تقييم التكلفة الأولية لكل مكون، وتشييده، وتركيبه، وصيانته، ومستوى كفاءته، وعمره النافع، وتكلفته التشغيلية الإجمالية، والأثر البيئي الناجم عن التخلص النهائي منه، وكل ذلك استناداً إلى مبادئ الاقتصاد الدائري. وصُمم المبنى باستخدام مواد مستدامة وروعيت فيه المتغيرات البيئية باعتبارها أصولاً، وهو أيضاً ذو أثر بيئي محايد من حيث الكربون، ومن المتوقع أن يولد طاقة تفوق ما يستهلكه على مدار فترة عمره. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المبنى الذي يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة هو المبنى الذي تساوي فيه الكمية الإجمالية للطاقة المستخدمة سنوياً مقدار الطاقة المتجددة المولَّدة في الموقع أو تكون أقل منه، وغالبا ما تنتج هذه المباني طاقة فائضة يمكن استخدامها في أماكن أخرى. وقد كان هذا المشروع أول مبادرة من هذا النوع تُعرض على الجمعية العامة في عام 2017، وتمت الموافقة على نطاقه في عام 2018. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات مستكملة عن إنتاج الطاقة ومكاسب الكفاءة في التقارير المقبلة. وتأمل اللجنة أن تراعى لدى تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة الجهودُ التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز كفاءة الطاقة واستدامتها. (انظر أيضا A/79/7/Add.9، الفقرة 17، و A/78/7/Add.14، الفقرة 21، و A/77/7/Add.8، الفقرة 27).**

ملاك موظفي المشروع واستخدام الموظفين الوطنيين

18 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هيكل فريق المشروع ثبت أنه ملائم من الناحية الوظيفية، إلا أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أقرت بأن تصنيف الأدوار التقنية (الذي حُدد في عام 2017) لم يعكس تماماً درجة تعقيد المشروع. والدروس المستفادة من ذلك هي أنه يوصى باستخدام مستويات أعلى من الوظائف في المستقبل لضمان التنسيق بين المسؤوليات والسلطات والمتطلبات الفنية. ورغم أن الفريق المختار كان متواضعاً من حيث درجات أعضائه، فقد ضم موظفاً فنياً وطنياً يتمتع بخبرة واسعة في إدارة المرافق والتشييد والإشراف عليها.

19 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الموظفين الفنيين الوطنيين، وهم موظفون مهنيون جرى تعيينهم محليا، يتمتعون بمعرفة عميقة بالأطر التنظيمية لبلدانهم ولغتهم الأم وسياق عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكمّلهم موظفون دوليون في فريق المشروع، يجلبون معهم خبرة واسعة من مواقع أخرى وأفضل الممارسات والكفاءات الأساسية اللازمة لنجاح المشروع، ويكون بإمكانهم تعزيز التدريب المتبادل والتعلم وتلاقح الأفكار، بالاعتماد على الخبرة المكتسبة من بيئات تنفيذ المشاريع المتنوعة.

20 - **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى نتائج عملية استخلاص الدروس المستفادة من تكوين أفرقة المشاريع. وتأمل اللجنة أن تُدرج في تحديث المبادئ التوجيهية لإدارة مشاريع التشييد في المنظمة أفضلُ الممارسات المتعلقة بالاستفادة من القدرات والإمكانيات التي يوفرها الموظفون والمسؤولون الوطنيون وأن تُقدم معلومات مستكملة في سياق التقرير المقبل عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية.**

كفاءة استخدام الحيز المكاني والخطط المقبلة

21 - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النطاق المعتمد للمشروع يشمل مبنى مؤقتا مؤلفا من وحدات تجميعية، ارتبط استخدامه بمدة مشاريع التشييد. ويجري تجهيز المبنى المؤقت بحوالي 40 مكان عمل مفتوحا مزودا بأثاث ثابت، وهو ما يمكن اعتباره بديلاً للانتقال. وسيكون للمبنى المؤقت عمر نافع متبق قدره 15 عاماً عند اتباع خطة الصيانة الصحيحة. وستقيّم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكاليف تنفيذ خصائص إضافية وفقاً للنطاق المحدد لهذا المشروع. وقد خُصصت الطاقة الاستيعابية الكاملة للمبنى الشمالي وفقاً للمتطلبات البرامجية للمشروع.

22 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن مشروع التجديد يشمل ضمن أهدافه تقليص أماكن العمل الفردية المغلقة لصالح أماكن متكاملة وديناميةبغية تلبية الاحتياجات المكانية لأصحاب المصلحة في المبنى. ورغم أن مجموع عدد محطات العمل لم يزد زيادة كبيرة مقارنة بالمحطات الحالية، فقد أعيد هيكلتها على أساس تخفيض كبير في حجم الأماكن الفردية وعدد المكاتب المخصصة للشعب الفنية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه لا يوجد توزيع موحد للحيز المكاني يُطبق على الصعيد العالمي في جميع المباني المملوكة للأمم المتحدة والمستأجرة منها. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم مواقع أخرى محتملة داخل المجمع للتمكين من زيادة الحيز المكاني المتاح، وذلك استنادا إلى دراسة استخدام الحيز المكاني التي ستجرى في النصف الثاني من عام 2025. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يستكشف الأمين العام جميع الفرص المتاحة لتعظيم الاستفادة من الأماكن التي تم تجديدها ومن النتائج المنجزة في إطار المشروع لصالح منظومة الأمم المتحدة في شيلي، وكذلك لتعزيز تخصيص الحيز المكاني. وتأمل اللجنة أن تُقدم كذلك في التقارير المقبلة معلومات عن انتقال موظفين من مراكز عمل أخرى في سياق مبادرة الأمم المتحدة 80.**

سادسا - خاتمة

23 - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراء الذي يقترح أن تتخذه الجمعية العامة في الفقرة 63 من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة توصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.**